الأمم المتحدة

E

Distr.
GENERAL

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

E/CN.4/1994/71/Add.1
12 January 1994
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

لجنة حقوق الانسان
الدورة الخمسون
البند ١٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات
عن دورتها الخامسة والأربعين

مشروع برنامج العمل لمنع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير

تقرير من الأمين العام

اضافة

تتضمن هذه الوثيقة معلومات مقدمة من حكومة السنغال.

السنغال

[Original: FRENCH]
[28 January 1993]

ما زال من البديهي أن الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير يتفشيان في شتى أنحاء العالم دون أن يعقد الضمير الدولي العزم على تحديد ووضع سياسة حقيقية لاستئصال هاتين الآفتين اللتين يدينهما المجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٩ (ديباجة اتفاقية ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ بشأن المشكلة نفسها).

ويبدو الوضع الحالي وكأنه فشل لكل ما قام به المجتمع الدولي الذي كان قد تزود رغم ذلك بصكوك قانونية ظلت دون مفعول حتى الآن.

وبغية توعية الشعوب والحكام وجعلهم يشتركون بعزم في مكافحة آفة الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، ينبغي التفكير في اتخاذ اجراءات محددة في اتجاه استئصالها.

ويمكن أن تدور استراتيجية المكافحة التي يتعين تحديدها حول التوعية ولكن أيضا حول أعمال مساعدة تشمل، علاوة على الهيئات الدولية المتخصصة للأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية الوطنية.

ويمكن التفكير فيما يلي:

(أ) وضع تشريعات وطنية ودولية من شأنها التصدي لخطورة الوضع، مقترنة بعقوبات دولية الزامية، وتطبيقها تطبيقا خاضعا للرقابة؛

(ب) ارساء نظام رسمي على المستوى الوطني والدولي يكرس فترة من العام لاحياء الوعي وادارة المشكلة؛

(ج) زيادة اشراك المؤسسات الدولية لمنظومة الأمم المتحدة والمعنية بمكافحة انتهاكات حقوق الانسان وكرامته. وينبغي أن تنشأ فروع متخصصة لهذه المؤسسات في هذا الميدان، على مستوى كل بلد، للسهر بصورة أخص على هذا الجانب من جوانب حقوق الانسان وكرامته الواجب حمايته؛

(د) اشراك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في المكافحة والتوعية وبالأخص في مساعدة ضحايا هاتين الآفتين. وعندئذ سيصبح دعم الادارات الدولية لهذه الهيئات دعما منظما؛

(هـ) اشراك المؤسسات الدينية لممارسة تأثير محدد على الضمائر. فالواقع أنه ازاء ما يُغري المرء باعتباره فشلا من الحكام، يمكن أن تشكل العودة الى الأخلاق الدينية عاملا مخففا واسهاما هاما في السياسات المطبقة في هذا الميدان؛

(و) تأكيد أهمية العودة الى القيم التقليدية التي ما زالت تحتل مكانة في مناطقنا الريفية. وفي السنغال على وجه الخصوص، ما زال هناك في أسر كثيرة كنزا مما كان يشكل شرف سلسلة كاملة من الأنساب. وستكون هذه مناسبة أيضا لاسترعاء الانتباه الى بعض الجوانب السلبية للحضارة الغربية. وسيتعين على وجه الخصوص شن حرب بلا هوادة على الفحش المؤدي الى سلوك فاجر؛

(ز) استهداف الخلية الأسرية على نحو أكثر فردية مع تأكيد طابعها المقدس باعتبارها أساس المجتمع البشري؛

(ح) شن حرب في الوقت نفسه على البغاء وليس فقط على استغلال بغاء الغير وتنفيذ سياسة لاستئصاله، رغم أن تاريخه، كما يذكر، يرجع الى بداية العالم؛

(ط) يجب اعادة بحث مشكلة تبني الأطفال لاخضاعها لقواعد دولية تلزم الدول باعتماد تشريعات وطنية تكفل للطفل المتبنى الأمن والكرامة والصحة والحياة. وتوجد، منذ بضع سنوات، حالات اختفاء الأطفال وعمليات التبني التي تتم بدون اتخاذ التدابير اللازمة للضمان والمتابعة مخاوف من هذه الناحية، من أن يكون هناك قدر من الاتجار بالأطفال، ومن ثم هناك قرينة جريمة. وفيما يتعلق ببلدنا، ما يزال ينبغي اعادة النظر في القانون السنغالي المتعلق بالتبني، بمضمونه الحالي، لجعله أكثر صرامة من أجل زيادة حماية الطفل المتبنى.

وما يلاحظ، في عصرنا هذا، هو أن مشكلة الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير ليست بهذا القدر من السهولة لأنها تشتمل على عناصر لا وجود للكرامة بدونها، فالأمر يتعلق بالتخلف، والجوع، والبؤس، وفقر الشعوب والدول على حد سواء.

ولذلك، ينبغي على وجه الخصوص أن يتضمن برنامج عمل الأمم المتحدة ما يلي:

(أ) انشاء نظام صالح للعمل به للمساعدة الانمائية، نظرا لأن التخلف هو في نهاية الأمر أحد الأسباب الأساسية للبغاء وللاتجار بالأشخاص. وسوف يتعلق الأمر بسياسة تسمح لأشد الدول تعرضا للخطر بتحقيق وضمان تحسين الأوضاع المادية لشعوبها في جميع المجالات؛

(ب) تشجيع سياسة للحث على ترك البغاء. وسوف ينبغي أن يكون هناك امكان لادماج البغايا اللاتي يكن قد قررن التحول عن البغاء، ويكون قد تم حصرهن وللنهوض بهن اجتماعيا. وسوف ينبغي أيضا انشاء مؤسسة وطنية تعنى بادماج "التائبات" والنهوض بهن اجتماعيا؛

(ج) اشراك المنظمات غير الحكومية في أعمال الادماج والنهوض الاجتماعي. وينبغي بدء برامج ومشاريع وطنية واقليمية ومحلية، بل وفردية، لصالح النساء والأطفال، وبخاصة النساء اللاتي يقررن استئناف حياة طبيعية في المجتمع؛

(د) التفكير في القيام بأعمال غرس الفضيلة، وبخاصة العفة. وبغية تحقيق ذلك، ينبغي التقليل من الحديث عن وسائل منع الحمل والأدوات العازلة، وعن الحضارة الغربية، وهي ثمار للتكنولوجيا التي لا غنى عنها بالتأكيد لبقاء كوكبنا، ولكنها بنفس القدر أدوات لنقل الانحراف وأنواع السلوك المخالفة لمبادئ حياة المجتمعات؛

(هـ) انشاء هياكل (ادارة أو قسم)، على مستوى الدوائر الوزارية المعنية بالمرأة والطفل، تعنى بتحديد وتنفيذ السياسة الحكومية في ميدان مكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير؛

(و) وعلى الصعيد الدولي، علاوة على تعزيز الأدوات التشريعية، ينبغي انشاء هيئة للتنسيق والمتابعة والرقابة على تطبيق التشريعات الوطنية والدولية في هذا الميدان.

- - - - -